Nile Journal for Commercial, Legal and Information Systems Science
المؤتمر العلمي الأول للتنمية المستدامة ما بين إدارة الأزمات وريادة الأعمال
مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية و نظم المعلومات

بحث بعنوان

دور استرتيجية تمهيد الدخل في استقرار الشركات ومواجهة الأزمات

اعداد

دينا خيرى عبدالبارى عبدالجليل

باحثة ماجستير

المستخلص:

استهدف البحث الي معرفة دور سياسة تمهيد الدخل في تخفيف حدة الأزمات المالية وتحديد ما اذا كانت هناك علاقة بين تطبيق استراتيجية تمهيد الدخل واستقرار الشركات؛ حيث حظيت ظاهرة تمهيد الدخل خلال العقود الماضية باهتمام كبير في الفكر المحاسبي، وقد ازداد هذا الاهتمام بعد الأزمة المالية العالمية التي تعرضت لها معظم دول العالم،وتوصل البحث الي ان تبني استراتيجية تمهيد الدخل يساعد في تقديم معلومات مستقرة وسلسة عن الأرباح المنشورة في القوائم المالية وهو مايدعم ثقة المستثمرين في الشركة، مما يترتب عليه تعامل عدد كبير من المستثمرين في السوق المالية وهو ما يحقق الكفاءة للسوق، بالاضافة الي أنه يجعل من سوق الأوراق المالية المصري سوق قائم علي أسس علمية أكاديمية تعود بالنفع علي الشركات والمستثمرين وتؤدي الي رفع كفاءة سوق المال وتمنحه كثير من الاستقرار والأمان علي المدخرات مما يدعم الاقتصاد المصري.

Abstract:

The research aimed to understand the role of income smoothing policies in mitigating the severity of financial crises and to determine whether there is a relationship between the implementation of income smoothing strategies and corporate stability. The phenomenon of income smoothing has garnered significant attention in accounting thought over the past decades, particularly after the global financial crisis that affected most countries worldwide. The research concluded that adopting an income smoothing strategy helps provide stable and smooth information about the profits reported in financial statements, which bolsters investor confidence in the company. This, in turn, leads to a large number of investors participating in the financial market, thereby enhancing market efficiency. Additionally, it positions the Egyptian stock market on

scientific and academic foundations that benefit companies and investors, increasing market efficiency and providing greater stability and security for savings, which ultimately supports the Egyptian economy.

أولاً: مقدمة ومشكلة الدراسة:

تعد المحاسبة علم اجتماعي تطور لتلبية احتياجات الانسان في تنظيم تعاملاته المالية وعملياته الاقتصادية، ولهذا العلم مبادئ وقواعد واحكام تبحث في الوقائع التي يتضمنها النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والمحاسبة كنظام يهدف الي تحديد وقياس وعرض المعلومات الأقتصادية بشكل يمكن الاطراف ذات العلاقة من الحكم علي الأمور المالية للمنشأة واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة بين البدائل المتاحة، من خلال القوائم المالية (الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وحقوق الملكية) التي تمثل مخرجاته.

فالأسواق المالية والمساهمين والمستثمرين والمقرضين تعتمد علي البيانات المالية كأساس لقراراتها، ولكي يعتمد عليها يجب أن تعد وفق مبادئ وأسس ومعايير تجعلها غير مضللة، هذه المبادئ أو الأسس تمثل نتاج النظرية المحاسبية التي تخضع للتقييم والتعديل اذا دعت الظروف الي ذلك، فهي جاءت لتلبي احتياجات الأطراف المعنية بأمور الوحدة الأقتصادية وقد ترتب علي ذلك تطور نظريات محاسبية متعددة ترسم الاطار العام الذي يحكم الطرق والاجراءات المتبعة في اثبات العمليات المالية وفي اعداد القوائم المالية والتي تؤدي الي اهداف معينة تختلف باختلاف الجهات المستفيدة من هذه القوائم.

ومع كل ازمة مالية سواء علي المستوي الدولي او الاقليمي تنطلق الصيحات متهمة المحاسبين والمراجعين بالتقصير وأنهم الشريك الرقمي في التلاعب والغش المالي والفساد الاداري مع ادارات الشركات المتعسرة، ومن هنا تقدم المبادرات والنصائح لاصلاح الأنظمة المحاسبية. من هنا نعتقد أن هذه الاتهامات لها مدلول عل الاشكاليات التي يعانيه الفكر المحاسبي، فبالرغم من من مراحل التطور التي مر بها الفكر المحاسبي الي وقتنا الحاضر الا اننا نواجه اشكاليات فكرية يمكن وصفها أنها خطيرة؛ حيث

انها تضعف ثقة المجتمع المالي بالتقارير المحاسبية، وعادة ما تضع الأزمات المالية العالمية هذه الاشكاليات تحت المجهر وتحثنا علي مزيد من الاجتهادات للارتقاء بالفكر المحاسبي وبالتالي الارتقاء بالسياسات المحاسبية .

ومن أهم السياسات المحاسبية في مواجهة الأزمات هي ظاهرة تمهيد الدخل ؛ حيث حظيت ظاهرة تمهيد الدخل خلال العقود الماضية باهتمام كبير في الفكر المحاسبي، وقد ازداد هذا الاهتمام بعد الأزمة المالية العالمية التي تعرضت لها معظم دول العالم، والتي أدت الي انهيار عدد كبير من البنوك العالمية مثل (Lehman brothers) في الولايات المتحدة الأمريكية وبنك (Fortis) في بلجيكا الذي يمارس النشاط االتجاري بالاضافة الي تقديم الخدمات التأمينية، حيث تلاعبت الادارة في نتائج أعمال البنوك وعرضت أرباح زائفة (غير حقيقة) بسبب رغبتها في تلبية التوقعات المطلوبة من قبل جمهور المستفيدين حول اداءئها.

حيث حدد كلا من Copeland and Licastro دوافع ممارسات تمهيد الدخل في ثلاث من الدوافع الرئيسية، حيث يأتي في مقدمتها طمأنة المستثمرين الحاليين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية وذلك من خلال الحفاظ علي الأرباح في الأجل القصير والمتوسط ، وبالشكل الذي يخفض من تكلفة رأس المال ويدعم استقرار القيمة السوقية للشركة، ويتحدد الدافع التاني في سعي المديرون نحو الحفاظ علي مكتسباتهم المباشرة ذات الصلة بالأرباح سواء في صورة حوافز أو نسبة في الأرباح أو شراكة في الملكية أو مكتسباتهم غير المباشرة والمتمثلة فيما يتصل بمناصبهم من علاقات نفعية، بينما يتحدد الدافع الثالث في السعي لتحقيق وفورات ضريبية نتيجة للاعتماد علي البدائل المحاسبية التي تدعم تلك الوفورات.

ويري (Beaver) أن استقرار السلسة الزمنية المعبرة عن الأرباح يعد من المؤشرات الهامة علي تواجد ممارسات تمهيد الدخل؛ حيث أنه كلما كانت السلسة الزمنية مستقرة وساكنة كلما دل ذلك علي تواجد المزيد من ممارسات تمهيد الدخل، وقد حدد Beaver العديد من دوافع تمهيد الدخل ومنها الحد من تقلبات الأرباح والحفاظ علي القيمة السوقية للشركة بما يفيد ذلك في مواجهة الأزمات؛ حيث ان السبب الرئيسي لتلك العلاقة التوافقية يرجع لما تنجح فيه ممارسات تمهيد الدخل في تقديم رؤية مطمئنة لحملة الأسهم حول قدرة المنشأة علي مواجهة المخاطر المستقبلية ، وايضا لممارسات تمهيد الدخل تأثير في تخفيض تكلفة التمويل، وبالتالي توفير التمويل الملائم لكافة عمليات التوسعات الاستثمارية المستقبلية، وبالشكل الذي يؤدي في النهاية الي دعم القدرة علي النمو والاستمرار.

ومما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ماهو أثر سياسة تمهيد الدخل علي الازمات المالية؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الي معرفة دور سياسة تمهيد الدخل في تخفيف حدة الأزمات المالية وتحديد ما اذا كانت هناك علاقة بين تطبيق استراتيجية تمهيد الدخل واستقرار الشركات .

ثالثاً: أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية الخاصة للقوائم المالية كمصدر مهم وأساسي للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية للعديد من الطراف المهتمة بنشاط الشركات، لذا فانه من مصلحة هذه الأطراف أن يكون لديها معرفة ودراية عن استراتيجية تمهيد الدخل والأثار المترتبة عن تطبيق تلك الاستراتيجية ودورها في مواجهة الازمات.

رابعاً: الدراسات السابقة:

ظهرت دراسة (Etemadi and Sepasi,2007) كواحدة من أفضل الدراسات الايرانية التي تناولت دراسة وتحليل تمهيد الدخل، حيث تناولت قياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل وتأثيرها علي القيمة السوقية للشركات، بالتطبيق علي ١٥٩ شركة من الشركات المقيدة ببورصة طهران للأوراق المالية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٥م. وتوصلت الدراسة الي أنه وحتي في الفترات التي تعرض فيها الاقتصاد الايراني لضغوط وعدم استقرار بفعل تأثير النقص في الخامات المستوردة، وتدهور الاستثمارات الأجنبية، وظهرت ممارسات تمهيد الدخل بشكل محدود ونسبة تقدر ب ٥١% للشركات الخالية من الممارسات و ٢١% للشركات المزاولة و ٢٨% لشركات لم يستدل علي تصنيفها، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية طردية لممارسات تمهيد الدخل والقيمة السوقية، والدراسة علي نحو عام متميزة للغاية تنظيرا وتطبيقا ومن الدراسات المحدودة التي طبقت نموذج Eckel بصورة تتوافق مع النموذج الأصلي.

وتوصلت دراسة (Obaidat,2017) الي تزايد ممارسات تمهيد الدخل خلال فترات عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث تناولت الدراسة قياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل والعوامل المؤثرة فيها بالمملكة الأردنية الهاشمية، وذلك بالتطبيق علي ٥٩ شركة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، وهي الفترة التي شهدت فترة الأزمة السورية، وما نتجته من اثار سلبية علي الأقتصاد الأردني، حيث تم تقسيم السلسلة الزمنية الي فترتين، الفترة الأولي وتعبر عن الاستقرار(٢٠٠٦-٢٠١٠)، والفترة الثانية وتعبر عن غياب هذا الاستقرار (٢٠١١-٢٠١٥)، وتوصلت الدراسة الي تواجد ممارسات تمهيد الدخل علي نحو عام، مع تزايد تواجدها خلال فترة عدم الاستقرار، مع غياب التأثير المعنوي للرافعة المالية ومعدل العائد علي الأصول وحجم الشركة في تلك الممارسات.

وتناولت دراسة (Soliman, 2019) تأثير التكاليف السياسية في ممارسات تمهيد الدخل بالتطبيق علي الحالة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ وذلك بالاعتماد علي عينة اشتملت علي ٦٣ شركة مقيدة بالبورصة المصرية، وتوصلت الدراسة الي وجود تأثير عكسي بين كافة المتغيرات المعبرة عن التكاليف السياسية وممارسات تمهيد الدخل، وقد تم التعبير عن التكاليف السياسية بأربع متغيرات تحددت في: حجم الشركة والدخل الضريبي و عدد العاملين ونسبة المال العام في الملكية.

خامساً: الاطار النظري للدراسة:

أ- تمهيد الدخل:

تعبر ممارسات تمهيد الدخل عن محاولة المديرين لتحقيق دوافعهم التعاقدية، توصيل معلومات خاصة مفيدة الي أسواق المال، تحسين المعلومات المتعلقة بالأرباح، خفض تكلفة رأس المال، وهذا يعني أن ممارسات تمهيد الدخل بمثابة جهد من قبل الشركات لنقل معلومات قيمة الي المستثمرين بما يتوافق مع نظرية الاشارة، حيث يتبع المديرين ممارسة تمهيد الدخل كاجراء وقائي لتقليل المخاطر المتصورة من قبل لمستثمرين والمقرضين علي حد سواء، وبالتالي خفض تكلفة رأس المال(Tee,2020).

ويمكن تعريف ممارسات تمهيد الدخل ايضا علي انها محاولة ادارية لممارسة السلطة التقديرية لاعداد التقارير بهدف تخفيف التقلبات المتعمدة في أرباح شركاتهم.(Egbunike,et al., 2023).

حيث أنه ليس بالضرورة أن تكون ممارسات تمهيد الدخل ممارسة سلبي، انما هو نتيجة منطقية لمرونة المعايير المحاسبية المتعارف عليها في اعداد وعرض القوائم المالية، لذا علي الادارة عند الاختيار بين السياسات المحاسبية المختلفة وقيامها بالممارسات المتاحة في المعايير المحاسبية المتعارف عليها والتأكد من أنه ضمن الحدود القانونية والاخلاقية، ويحقق مصلحة الشركة وجميع الاطراف ذات العلاقة؛ فالادارة

الجيدة هي التي تمتلك القدرة والمهارة التي تمكنها من تمهيد الدخل دون أن ينجم عنه أي ضرر لأي طرف، بمعني أنه يتطلب ذكاء من الادارة لممارسته، حيث أن ما تقوم به الادارة في الفترة الحالية يؤثر علي عدة فترات محاسبية متتالية فأما أن تنجح الادارة في عرض دخل ممهد للشركة خلال عدة فترات أو تفشل في ذلك، مما يؤثر فشلها سلبا علي المؤسسة والأطراف ذات علاقة، ولكي تمارس الادارة تمهيد الدخل المثالي يجب ان تتوافر الخصائص التالية في الممارسات المحاسبية والتي سنذكر منها ما يلي(العتيبي،٢٠١٦):

- يجب أن تستخدم مرة واحدة، أي تلتزم بمبدأ الثبات فلا تضطر الشركة للقيام بأي تغيير لها في المستقبل.
- يجب أن تكون مبنية علي أحكام الخبراء المتخصصين ووفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.
- يجب أن تؤدي الي تغييرات جوهرية في مستوي تقلبات الدخل من سنة لأخري.
- يجب ان لا تتطلب عملية محاسبية حقيقية مع أطراف أخري.
- يجب أن تستخدم بمفردها أو بالاشتراك مع ممارسات أخري علي مدي فترات متتالية.

أشكال تمهيد الدخل:

تلجأ المؤسسات الي أنواع مختلفة من تمهيد الدخل وذلك للتقليل من تقلبات الدخل الناتجة عن العمليات التشغيلية العادية للمنشأة، كما قد تتدخل الادارة بشكل مقصود لتغيير البيانات المالية، وتحقيق غايات معينة للشركة والتأثير في أدائها، حيث أن هناك عدة أشكال لتمهيد الدخل،كما يلي:

أولا: تمهيد الدخل الطبيعي:

بالرغم من أن تمهيد الدخل نوع من أنواع ادارة الأرباح التي يتم تنفيذها بشكل متعمد الا انه يتضمن التمهيد الطبيعي الذي ينتج تلقائيا عن العمليات والأنشطة العادية الطبيعية لتوليد الدخل في الوحدة الاقتصادية دون وجود أي تأثير متعمد من قبل الادارة، وذلك يتم عن طريق طبيعة أعمال المؤسسة .

ثانيا: تمهيد الدخل المتعمد:

ويسمي بتمهيد الدخل المقصود ويتم بتدخل الادارة في تمهيد الدخل بشكل مقصود من خلال تطبيق أو تغيير بعض الاجراءات ويمكن تصنيف هذا النوع من التمهيد بدوره الي تمهيد حقيقي وتمهيد اصطناعي، بحيث يمكن أن يحدث هذا الاخير اما عن طريق توقيت قرارات العمل الحقيقة (وهذا ما يسمي بالتجانس الحقيقي)أو عن طريق اختيار طرق المحاسبة التي تخصص الأرباح بمرور الوقت بالطريقة المرغوبة وهذا ما يسمي (بالتجانس الاصطناعي) ، وفيما يلي شئ من التفصيل لتوضيح النوعين:

١-تمهيد حقيقي:

يركز بشكل أساسي علي القرارات التشغيلية التي تتخذها الادارة للمناورة بالايرادات ومصروفات الفترة؛ حيث يقصد به التأثير المباشر علي الدخل المعلن للشركة في تلك الفترة حيث يتم تنفيذ معاملة معينة أو عدم تنفيذها تبعا لأثرها في تمهيد الدخل، فالادارة مثلا يمكن أن يكون معيارها في الانفاق علي البحث والتطوير هو ذلك الاثر الذي يدركه علي الدخل المعلن والتي قد يترتب عليه أثار سلبية علي الشركة كانخفاض حصتها السوقية واثارها علي موقعها التنافسي في السوق كتخفيض مصاريف الاعلان ينتج عنه انخفاض مبيعات الشركة فينعكس سلباً علي

موقعها التنافسي، وهذا النوع يأخذ بعداً حقيقياً في تأثيره علي الدخل ذلك لأنه سيضمن الالتزام بمعاملات فعلية مع الغير من خلال تركيزه علي القرارت التشغيلية المتعلقة بتوقيت حصول المعاملات الفعلي، كما أنه يعبر عن التغيير في النتائج المحاسبية مرفق بتغير اقتصادي فعلي في أداء الشركة، حيث تقوم الادارة بالتأثير علي التدفقات النقدية في الشركة، ويتم هذا من خلال تحكم الادارة بتوقيت العمليات الاقتصادية، كقيام الادارة بتقديم تخفيضات أو قبول التعامل الائتماني مع زبائن خطرين لا يتمتعون بالملائمة الكافية وذلك لتضخيم المبيعات في نهاية العام، أو القيام بتغيير توقيت التنفيذ لقرارات انتاج أو استثمار، ويتم ذلك بناء علي ما يتوفر لدي هذه الادارة من معلومات تدفعها لهذا العمل، وهذا النوع من التمهيد لا يضلل الأطراف الأخري المتعاملة مع الشركة بشكل كبير (العتوم،٢٠١٥).

٢- تمهيد مصطنع(المحاسبي):

هو التمهيد الناتج عن القرارات المحاسبية، فهو لا يؤثر بشكل مباشر علي التدفقات النقدية وانما علي بعض الأرقام المحاسبية، اذ انه عملية نقل للبنود أو عناصر (المصروفات والايرادات) المكونة للقوائم المالية أو تغيير في الطرق المحاسبية المتبعة بالشكل الذي يساهم في تمهيد الدخل دون أن يرافق هذا تغيير فعلي في الأداء الاقتصادي للشركة.

حيث يتم تحقيقه باستخدام مرونة التقارير المتاحة من خلال المبادئ المحاسبية المتاحة والمقبولة عموماً، وهي الأداة الرئيسية التي تلجأ اليها الادارة للقيام بهذا الشكل من التمهيد.

ويتميز التمهيد المصطنع بما يلي(Toumeg, & Yahya, 2019):

- أن لا يترتب علي الشركة اي التزام مستقبلي.
- أن يستند الي خبرة مهنية أو يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

- ينبغي أن يؤدي الي تقليل ملموس في حدة التقلبات غير المتوقعة في الدخل.

- أن يستخدم بمفرده أو بالترابط مع أنشطة أخري علي مدار فترات متتالية.

- أن لا يتطلب معاملات فعلية مع الغير.

بينما يختلف التمهيد المحاسبي(المصطنع) عن التمهيد الحقيقي فهو لا يعتمد علي المعاملات المالية الحقيقية ولكنه يمكن الادارة من التأثير علي الأرقام المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركة، فمن خلاله تقوم الادارة باستغلال مرونة المعايير المحاسبية واختيار السياسة المناسبة لهدفها ثم تقوم الادارة بتعديل التقديرات المحاسبية وتغيير الطرق المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وهذا يعني أن الادارة تقوم بممارسة تمهيد الدخل المحاسبي من خلال اعادة تصنيف بنود قائمة الدخل كوسيلة لتقيم ما اذا كانت الشركات تستخدم التقديرات و الافصاحات المحاسبية وكيفية استخدامها من أجل الوفاء بالتقارير المالية أو الأهداف التعويضية دون التأثير علي الوضع الاقتصادي.(Chung, et al.,2022).

كما أضافت بعض الدراسات شكلين من الأشكال المستخدمة في تطبيق مفهوم تمهيد الدخل، يختلف كلا منهما باختلاف نوعية القرارات المستخدمة من قبل الادارة، لخدمة الهدف من اعداد قوائمها المالية كما يلي:

الشكل الأول:أساليب تستخدم قرارات ادارية :

تتعلق هذه الأساليب بالقرارات الادارية المرتبطة بأنشطة الانتاج والاستثمار بهدف تعديل الايرادات والمصروفات المتوقعة، ويطلق علي هذا النوع "الأساليب ذات التأثير الموضوعي أو الحقيقي" ،حيث يلجأ المحاسب اليها بناءاً علي توجيهات الادارة مما يؤدي في النهاية الي تغيير

حقيقي في النتائج والمراكز المالية والتدفقات النقدية، من خلال اعادة تخصيص أو تبويب هذه القيم طبقاً لمفاهيم ومعايير مختلفة، مثل التحول من طريقة القسط المتناقص الي طريقة القسط الثابت، أو اعادة النظر في طرق تقييم المخزون السلعي، بالتحول من طريقة الوارد أولا الي طريقة المتوسط المرجح، الأمر الذي ينعكس في النهاية علي القيم الجاري تجهيزها بهدف اعداد القوائم المالية في نهاية الفترة.

الشكل الثاني:أساليب تستخدم قرارات تتعلق بالمعايير المحاسبية:

تتعلق هذه الأساليب بالمعايير المحاسبية المرتبطة باختيارات الادارة، من بين الطرق والأساليب المحاسبية للتأثير علي نتيجة النشاط في الفترة المالية عن طريق اعادة تبويب وعرض القوائم المالية، كما هو الحال عند معالجة بعض العناصر كعناصر عادية أو غير عادية طبقاً لأهميتها النسبية، لذا فان هذه الأساليب لا تؤثر علي التدفقات النقدية؛ حيث أن الأدوات المحتملة للتمهيد والتي يمكن أن تلجأ لها الادارة اما عن طريق استخدام القرارات الحقيقة حول الاستثمار والانتاج، أو عن طريق الاختيار الاستراتيجي لأساليب المحاسبة والتغيير فيها.

ب- الأزمات :

اختلف الباحثون حول تعريف الأزمة تبعا لاختلاف المجالات والمستويات التي تناولوها في دراساتهم، وقد وردت العديد من التعريفات لمفهوم الأزمة خاصة علي المستوي التنظيمي، فقد وصفها(Phelps,1986) بكونها حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي الي الاخلال بنظام العمل المتبع في المنظمة مما يضعف مركزها التنافسي ويتطلب منها تحركا سريعا واهتماما شديدا، وعليه يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة استناداً الي درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة.

ويصفها (Coombs,2011) بأنها حدث لا يمكن التنبؤ به ويهدد توقعات أصحاب المصالح ويمكن أن تؤثر بشكل خطير في اداء المنظمة وينتج عنه نتائج سلبية، أما (الأعرجي ودقامسة،٢٠٠٠) فيعرفان الأزمة علي أنها حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة، وتؤدي الي توقف حركة العمل أو هبوطها الي درجة غير معتادة؛ بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة من قبل المنظمة وفي الوقت المحدد لذلك.

ويقصد بالأزمة توقف الحوادث المنتظمة والمتوقعة ومن الناحية الادارية يقصد بها اضطراب في كيان المنظمة أو المؤسسة يؤدي الي اختلال مجموعة العلاقات المنظمة وبالتالي يفقد متخذ القرار قدرته علي السيطرة عليها أو التعامل معها تعاملاً سليماً كما أنها ، أي أن الأزمة هي موقف ينتج عن تغييرات بيئية مولدة للأزمات ويخرج عن اطار العمل المعتاد، ويتضمن قدراً من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفجأة ان لم يكن في الحدوث فهو في التوقيت ويتطلب استخدام أساليب ادارية مبتكرة وسرعة ودقة في رد الفعل ويفرز اثاراً مستقبلية وتحمل في طياتها فرصاً للتحسين والتعلم، وعرفت ايضاً علي أنها فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة، وتنطوي في أغلب الأحيان علي أحداث سريعة وتهديد للقيم أو الأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة. واخطر أنواع الأزمات هي الازمات الدولية من حيث الأثار ووقت المعالجة وحصر أسبابها بسبب تعدد وتداخل أطراف الأزمة.(الشربجي،٢٠٠٩).

هناك سمات وخصائص عامة متفق عليها بين الباحثين فيما يتعلق بالأزمة ، نوجزها في:

١- المفاجأة؛ فهي تحدث بشكل غير متوقع وهي حدث سريع وغامض.

٢- جسامة التهديد؛ والذي قد يؤدي الي خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الاستقرار.

٣- ضيق الوقت في مواجهة الأزمة؛ فالأزمات تقع وتتصاعد بشكل متسارع.

٤- تعدد الأطراف والقوي المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها مما تحدث صعوبات جمة في السيطرة علب الموقف وادارته، وبعض هذه الصعوبات ادارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية.

أنواع الأزمات:

علي اختلاف وتعدد أنواع الأزمات المالية والاقتصادية، يمكن تصنيفها الي عدة أنواع كما يلي(عطون،٢٠٠٠):

١- **أزمة مصرفية:** تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث "أزمة سيولة" لدي البنك، واذا امتدت الي بنوك أخري تحدث في تلك الحالة أزمة مصرفية وعندما تتوفر الودائع لدي البنوك وترفض منح القروض خوفاً من عدم قدرتها علي الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة اقراض أو ما يسمي "أزمة ائتمان".

٢- **أزمة عملة (أزمة ميزان المدفوعات):** تحدث الأزمة عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي شديد يؤدي الي انخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً، وهو ما يفرض علي السلطات النقدية خفض قيمتها وبالتالي تحدث أزمة انهيار سعر صرف العملة.

٣- أزمة أسواق المال: تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة (الفقاعة)، والتي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة شدة

المضاربة، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح النائج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل علي توليد الدخل، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول الي قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل الي أدني مستوياتها، ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخري سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخري.

ويمكن أيضا تقسيم الأزمات التي تواجه المنظمات الي ستة أنواع هي(العزاوي،٢٠٠٩):

١- **حسب المحتوي:** معنوية، مادية، معنوية ومادية معا.

٢- **حسب امكانية الاستفادة:** تنموية، عرضية.

٣- **حسب شدة الأثر:** شديدة الأثر، ضعيفة الأثر.

٤- **حسب مراحل التكوين:** النشوء، التصعيد، التكامل، الاحتواء، النهاية.

٥- **حسب البعد الزمني:** متكررة الحدوث (اي يمكن التنبؤ بها)، مفاجئة(يصعب التنبؤ بها).

٦- **حسب كيان الضرر:** دولية، قومية، مجتمع معين، فردية، تنظيمية.

سادساً: النتائج:

- ان السلوك الاداري نحو تمهيد الدخل يعتبر سلوكاً مستهدفاً لغرض تحقيق أهداف محددة مسبقاً ترتبط بالاستراتيجية الادارية المستخدمة بخصوص الاعلان عن رقم الدخل للفترة خلال دورة حياة المنشأة.
- عندما تتبني الادارة استراتيجية تمهيد الدخل فانها تعتقد بعدم قدرة السوق علي كشف دلالات الأرقام المعلنة عن صافي الربح المستهدف للتمهيد.

- توفر الخيارات المحاسبية البديلة والمتعارف عليها من قبل الفكر المحاسبي مرونة كافية للادارة لغرض استخدام تلك الخيارات في التأثير المتعمد علي رقم الدخل المعلن ليظهر بصورة قريبة من رقم الدخل المستهدف، وذلك في ضوء استراتيجية الادارة نحو ادارة الأرباح في الشركات المدارة بواسطتها.
- ان تبني استراتيجية تمهيد الدخل يساعد في تقديم معلومات مستقرة وسلسة عن الأرباح المنشورة في القوائم المالية وهو مايدعم ثقة المستثمرين في الشركة، مما يترتب عليه تعامل عدد كبير من المستثمرين في السوق المالية وهو ما يحقق الكفاءة للسوق، بالاضافة الي أنه يجعل من سوق الأوراق المالية المصري سوق قائم علي أسس علمية أكاديمية تعود بالنفع علي الشركات والمستثمرين وتؤدي الي رفع كفاءة سوق المال وتمنحه كثير من الاستقرار والأمان علي المدخرات مما يدعم الاقتصاد المصري.

المراجع:

أولا- المراجع العربية:

١- الاعرجي، عاصم محمد حسين.(٢٠٠٠). ادارة الأزمات :دراسة ميدانية لمدي توافر عناصر نظام ادارة الازمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الاشراقية في أمانة عمان الكبري. ***الادارة العامة***. ٣٩(٤) – ٧٧٣:٨٠٩ .

٢- الشربجي، فوزي.(٢٠١٢). "ادارة الأزمات". ***ندوة جامعة الفيوم.***

٣- العتوم، حنان توفيق.(٢٠١٥)."أدوات الحاكمية المؤسسية وأثرها في الحد من تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الصناعية العامة الأردنية". ***رسالة ماجستير ،جامعة جرش***،ص٥٨.

٤- العتيبي، ابتسام خالد.(٢٠١٦)."تمهيد الدخل والعوائد الغير العادية للأسهم في شركات المساهمة السعودية".***رسالة ماجستير، كلية الشرق العربي للدراسات العليا***،القيروان،ص١١-١٦.

٥- العزاوي، نجم.(٢٠٠٩).أثر التخطيط الاستراتيجي علي ادارة الازمة. ***وقائع المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الأقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقا الخاصة***، الزرقا، الاردن.

٦- عطون، مروان.(٢٠٠٠). " الأسواق النقدية والمالية: البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، ***ديوان المطبوعات الجامعية***،٢ – ٧٨.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Chung, P. K.(2022).Do Firms Time changes in Accounting Estimates to Manage earnings?, ***Contemporary Accounting Research***. Vol.39 , No.2, p.p.917-946.
2. Coombs, W. T.(2011)." Protecting organization reputations during a crisis: The development and application of situational crisis

communication theory". ***Corporate Reputation Review***. Vol.10, No.3, p.p.163-176.

3. Egbunike, C.(2023). Residual audit fee and real income smoothing: evidence from quoted non-financial firms in Nigeria. ***Asian Journal of Accounting Research.*** Vol.8, No.1, P.P.66-79.
4. Etemadi, H., & Sepasi, S.(2007). "A relation between income smoothing practices and firms value in Iran. ***Iranian Economic Review***. Vol.13, No.20, p.p.25-42.
5. Obaidat, A. N.(2017)."Income Smoothing behavior at times of political crisis".International ***Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences***, Vol.7, No.2, p.p. 1-13.
6. Phelps, N.(1986). Setting up a crisis recovery plan. ***Journal of Business Strategy***.Vol.6, No.4, p.p.5-10.
7. Soliman, W. S.(2019). "The influence of Political costs on income Smoothing: Evidence from listed Egyptian Firms". ***International Journal of Accounting and Financial Reporting.*** Vol.9, No.2, p.p.29-50.
8. Tee, C. M.(2020). Political connections and income smoothing: Evidence of institutional investors monitoring in Malasia. ***Journal of Multinational Financial Management***.55-1000626.
9. Toumeh, A. A., & Yahya, S.(2019). A review of Earnings Management Techniques: An IFRS perspective. ***Global Business & Management Research.*** Vol.11 , No.3 .